

التي خارت على مقول ولا دلالة فيه على المكروه لما لم يكن متعديا نحو ضرب
 الا ترى ان فعله غير متعد كما يتعدى ضرب ومن الصفه قوله عليه السلم
 هو الطهور ماء لانه اذ تفتح به الماء كما يرفع الاسم بالصفات المتعدية من
 حيث جاز وجرور لكن حيث سبى لا يظهر فيه الاعراب وانما ينشأ منه
 الحرب ما نه لا يعيد الامع غيره كالخرف ومن يعلق بقوله فانوهن امرم
 جمله في محل الجوابنا فتحيث اليه فيل كوا في الجاهلية يتعينون
 مواكبة الخاضق وشداوتها وبجاستها فسا الا عن ذلك فنزلت الآية
 عن الحسن وقتاده والربيع وقيل كافوا يستجرون ايمان النساء في الدنيا
 ايام الخيض فلما سألوا عنهن يخرجن عن مجاهد والاولى عندنا اقوى
 ثم بين سبحانه شريعة اخرى فعال وليست لوزك يا محمد والسائل
 ابو اللجدح فيما قيل من الخيض اي عن الخيض واحواله قل للمجد هو ارض
 مغناه فذروهن عن قتاده والسندي وقيل دم عن مجاهد وقيل هو
 اذى الحق وعليهن لما فيه من المشقة فاله القاصي فاعتزلوا النساء
 في الخيض اي اجنبوا بما يعين في الفرج عن ابن عباس وعائشة
 الحسن وقتاده ومجاهد وهو قول محمد بن الحسن وكوافوه ذهبا انه
 لا يخرج منها غير موضع الدم فقط وقيل يخرجه ما دون الازر والخل الخ
 فيه حتى يظهره بالجفيف مغناه حتى ينقطع الدم عنهن وبالسندي
 مغناه يعقل عن الحسن ويوصان عن مجاهد وطاوس فهو من
 فاذا نظرن اي اغسلن وقيل توضان وقيل غسلن الفرج فانوهن
 فجاءهوهن وهو باحد وان كانت صوت تصوتة الا بكولها واذا
 حلتم فاصطادوا من حيث امركم الله مغناه من حيث امركم الله
 وخال

في ادناه من
 وعلوهن
 والكل في الاثر

في حال الخيض وهو الفرج عن ابن عباس ومجاهد وقتاده والربيع وقيل
 من قبل الطهر دون الخيض عن السندي والصحاب وقيل من قبل النكاح
 دون العجوة عن ابي حنيفة والاول اليق بالظن قال الرجاج مغناه من
 الحفات التي تحمل فيها ان تقرت المراه ولا تقرتوهن من حيث لا يجب
 اي لا تقرتوهن وهن صائمات او محرمات او معتكفات وقال الفراء
 ولواراد الفرج لقائل في حيث قال من حيث علمنا انه اراد من العجوة
 التي امركم الله بها وقال غيره انما قال من حيث لان من لا يتدار الغاية
 في العقل نحو قولك وابست ريد ام من مانه اي من الوحد الذي يوق منه
 ان الله يحب التوابين من الذنوب ويحب المتطهرين قيل معناه
 المتطهرين بالمائة عن عطاف وقد رواه جماعة من الصحابة ايضا وسبب
 نفي الآية وقيل يحب المتطهرين من الذنوب عن سعد بن جبير
 لم يذكر للمتطهرات لان المؤمنات تدخل في المذكور وقيل التوابين الكبائر
 والمتطهرين من الصغائر وفي هذه الآية دلالة على وجوب اعتزال المراه
 في حال الخيض وفيها ذكراية التجره ويشتمل ذلك على حصول احداهما ذكر
 الخيض واقوله واكثره وعندنا اقوله ثلثة ايام والزه عشرة ايام وهو
 قول اهل العراق وعند السائي واكثر اهل المدينة اقوله يوم وليلة وق
 الزه عشرة يوما وانهما حكم الواجب في حال الخيض فان عندنا ان
 كان في اقوله يلزمه دينار وان كان في الوضه فمضت دينار وان
 كان في اخره فم دينار وقال ابن عباس عليه دينار ولم يعضل قال
 الحسن يلزمه دينار او رقيه او عشرون صاعا وناله ما غاية تحريم الواجب
 واختلف فيه فمنهم من جعل الغاية انقطع الدم ومنهم من قال اذا